

كُوْنْ مَرْي عَجْرَاقِي  
دَاك كَاي بِالْأَوْنِ لِيُوْتِكُنْحَادِي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤/التحامية/تميز/٢٠١٣

تسلطت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المعمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين والترم طه محمد ولحم أحمد باهان ومحمد صائب النقيبدي وعود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كورنيس وحسن أبو الكمن المأثورين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المعيز - المدعي - أسلم حسين عشي - وكيلته المحاسني عشي الرماحي .  
المعيز عليهما - المدعي عليهما - / ١ . مدير بلدية كربلاء/إضافة لوظيفته وكيته  
الموظف العقولي امير رحيم حميد .
- وزير العدل/إضافة لوظيفته وكيته الموظف  
العقولي بلال محمد حسن .

#### الاعتداء

ادعي المدعي (المعيز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وإن تم تخصيص قطعة الأرض السكنية المرقمة: (٣/٣٨٦٣٦٦٠٦١ جزيرة) لوكيله من قبل دائرة المدعي عليه الأول وقد قام المدعي (المعيز) بتأقية الإجراءات وتقديم المستندات المطلوبة وقد حالت ظروف القاهرة دون إكمال معاملة التسجيل ، وقد قدم طلباً لتسجيل الا ان المدعي عليه الأول أصدر قراره الإداري المؤرخ في ٢٤/١/٢٠١٢ ( يكون حسم القضايا الخاصة بتسجيل القطع المملوكة قبل ٩/٢/٢٠٠٣ ولم يتم تسجيلها عن طريق القضاء ... ) . نظم المدعي لدى المدعي عليه الأول بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٢ وتم رفض طلبه بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٢ . أقام المدعي (المعيز) دعواه بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري والمدفوع عنها برسم بتاريخ ١/٣/٢٠١٢ طلباً فيها لحكم بإلغاء القرار الإداري الذي أصدره المدعي عليه الأول بعدم تسجيل القطعة وإلزام المدعي عليهما/إضافة لوظيفتهما بالتضامن بتسجيل القطعة موضوع الدعوى بأسم موكله ، وقد اطلقت محكمة الامين العام لمجلس الوزراء شخصاً ثالثاً للاستيضاح في جلستها المؤرخة ٣٠/٤/٢٠١٢ وأخرجته في جلستها المؤرخة في ١٣/٨/٢٠١٢ . ونتيجة المرافعة الحضورية العتنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٢ وبعد الاضماره (٨٧/ق/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق بقضي برد دعوى المدعي . ولعدم قناعة الممويز بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاعتنائه التمييزية المدفوع عنها برسم بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٢ طلباً تلغضه للأسباب الواردة فيها .

كوّمارى عيراق  
داد كاي بالاي نييتيحاى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤/اتحادية/تميز/٢٠١٣

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، وندى عطف النظر في القرار المميز ، تبين بأن القطعة المرصدة (٦١/٣٨٦٣٦/٣ جزيرة) والتي يطالب المدعي (المميز) بتسجيلها بأسمه في دائرة التسجيل العقاري مسجلة باسم الموظفة (نعم عبد الهادي عبد الكريم) بموجب كتاب التملك المرقم (٣٠٦٤) في ١٠/٨/١٩٩٥ وحسب كتاب مديرية بلدية كربلاء المقدسة المرقم (٢٩٦٠٦) في ١٠/٨/٢٠١٢ وكما تبين لمحكمة الموضوع ايضاً ومن خلال اطلاعها على كتاب مديرية التسجيل العقاري في كربلاء المرقم (١١٦٣٣) في ٢٤/٩/٢٠١٢ والمتضمن سند العقار نموذج (٢٥) والمزخ ٢٤/٩/٢٠١٢ وقد ورد فيه اسم المالكة (نعم عبد الهادي عبد الكريم) وقد ارفقت فيه مستندات معاملة التملك مصدقة . عليه فإن دعوى المدعي (المميز) بتمليك وتسجيل القطعة - موضوعة الدعوى بأسمه - لاسند لها من القانون مما يستوجب ردها وحيث ان محكمة القضاء الاداري سارت في هذا الاتجاه وقررت رد الدعوى وللأسباب المبينة أعلاه ، عليه فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار استناداً لاحكام المادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من الدستور وبالالتفاق في ٢٥/٢/٢٠١٣

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
فاروق محمد السامي

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
حسين أبو النمن

العضو  
ميخائيل شمشون شس كوركيس

العضو  
عبود صالح التميمي